

دور المشاركة الشعبية في إنجاح برنامج التنمية المحلية

The role of popular participation in the success of the local development program

بومدين محمد¹، بوترفاس فاطمة الزهراء²

¹ جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، mohammed.boumediene @univ-tlemcen.dz

² جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، bouterfas1981@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/10/15؛ تاريخ القبول: 2024/12/09؛ تاريخ النشر: 2024/12/18

الملخص تهدف هذه الدراسة إلى إظهار أهمية دور المشاركة العامة في تنمية المجتمعات المحلية، فقد أصبحت منظمات المجتمع المدني جهات فاعلة مهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية وبشكل عام في تنفيذ برامج التنمية، وهذا ما يؤكد الدور الكبير الذي تلعبه المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية على المستوى الوطني والمحلي. مما جعل المشرع يبحث عن بديل يصير فيه الفرد مواطناً يهتم بالفضاء العمومي، بدل الانكفاء على فضاءه الخاص ومصالحة الشخصية. وهذا ما يحاول تحقيقه البحث الحالي من خلال تحديد دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في ظل برنامج مناطق الظل.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، المشاركة الشعبية، السياسات التنموية المحلية، برنامج مناطق الظل

Résumé :

Cette étude vise à montrer l'importance du rôle de la participation publique dans le développement des communautés locales. Les organisations de la société civile sont devenues des acteurs importants dans la fourniture de services sociaux et plus généralement dans la mise en œuvre des programmes de développement. Cela souligne le rôle important joué par la participation des populations dans la réalisation du développement aux niveaux national et local. Cela conduit le législateur à rechercher une alternative qui pourrait donner une place à l'individu en tant que citoyen soucieux de l'espace public, plutôt que de s'appuyer sur son espace privé et ses intérêts personnels. C'est ce que la recherche actuelle tente de réaliser en définissant le rôle des institutions de la société civile dans la réalisation du développement local à la lumière du programme Shadow Zones

Mots clés : Société civile, participation populaire, politiques de développement local, programme Shadow Zones

*-المؤلف المرسل: الاسم واللقب، البريد الإلكتروني: boumediene.ahmed65@gmail.com

تمهيد

وضعت الجزائر العديد من المشاريع و البرامج الهامة قصد النهوض بواقع التنمية للأفضل، و تحقيق تنمية شاملة في جميع القطاعات إلا أن هذه المشاريع أيًا كان نوعها أو مجالها اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو ثقافيًا... تعد مسؤولية جماعية، يشارك فيها كل الأطراف ، أيًا كان موقعهم في المجتمع للوصول إلى التنمية المنشودة بما يتلاءم مع احتياجاتهم و يضمن صيرورة ونجاح العملية التنموية، خاصة في شقها المحلي ، و يخلق قدرا من التفاعل بين الجهود الحكومية و المشاركة الشعبية عبر مساهمة الساكنة المحلية في وضع و تنفيذ و مراقبة مشروعات التنمية المحلية .

إن هذه المشاركة الشعبية لا تحدث تلقائيا، فالأمر يحتاج إلى دوافع وحوافز واستراتيجيات لإدارتها ، من شأنها أن تشجع هذه المشاركة في البرامج التنموية المحلية المختلفة ، وهي لا تقف عند حد تنفيذ بعض البرامج، بل يمكن تشمل أيضا الخطوات المختلفة للعملية التنموية ابتداء من تخطيط البرامج التنموية المختلفة ، وانتهاء بتنفيذ و مراقبة تلك البرامج . وتقتضي هذه العمليات من مجالس المنتخبين في الجماعات المحلية، الارتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل، واقتسام المسؤولية والمعرفة مع المواطن، والانفتاح على فواعل المجتمع من هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، واستخدام مختلف الآليات والوسائل الممكنة، من خلال إثارة الوعي بمستوى حياة أفضل، وإقناع الأفراد بالحاجات الجديدة للمجتمع، وتوعيدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية ، وهي عمليات ترسي فيها قيم التخلي السلطوي عن الاستئثار المركزي بعملية اتخاذ القرار. منذ منتصف السبعينيات، وجد مفهوم المشاركة طريقه تدريجياً إلى الخطاب الذي استخدمته العديد من مؤسسات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف. وفي الواقع، أدركت الأخيرة تدريجياً أهمية ضرورة إشراك السكان في الأنشطة التنموية، وبالتالي أشارت بشكل متزايد إلى المشاركة الشعبية في خطاباتهم ووثائقهم الرسمية. وكانت الأسباب التي قدمها كل منهم مختلفة تماماً، ولكن الجميع اتفقوا مع ذلك على أنه من الضروري الآن إشراك المواطنين بشكل أكبر في أنشطة التنمية، حتى لو كان ذلك فقط من أجل أخذ احتياجاتهم في الاعتبار بشكل أفضل عند تعريف برامج التنمية.

و الجزائر كغيرها من الدول فهي غير بعيدة على تطورات المحيط الدولي ، حيث تعمل جاهدة على مقارنة تشاركية تضمن حق المواطن في الحصول على فرصة الإخبار والاستشارة والمشاركة في المجالس المنتخبة للجماعات المحلية في جميع مؤسساتها خاصة في إطار اللامركزية المتبناة منذ الاستقلال ، إلا أنها تواجه اليوم جملة من المعوقات والتحديات نتيجة عوامل متداخلة ومعقدة على رأسها غياب إستراتيجية واضحة لإدارة علاقتها مع المجتمع المدني ، كالقصور في تحديد دورهم وعلاقتهم بتفعيل أبعاد التنمية المحلية ، بالإضافة إلى غياب خطط وسياسات حقيقة لدى الجماعات المحلية لتعيينهم ودمجهم في استراتيجياتها المستقبلية، وعليه فالإشكالية الرئيسية التي تسعى الورقة البحثية للإجابة عليها هي: **ما مدى مساهمة المشاركة الشعبية في تفعيل أبعاد التنمية المحلية في الجزائر ؟** . أولاً، من وجهة نظر تحليلية، يسعى إلى فهم سبب تقدير التنمية المحلية لفكرة الديمقراطية التشاركية. ثانياً، من وجهة نظر معيارية، يتساءل ما إذا كان هذا الشكل الجديد من الديمقراطية أكثر ديمقراطية حقاً من البدائل التي يدعي أنه يحل محلها (أو التي سيضاف إليها).

بغية القيام بتحليل علمي و منهجي لإشكالية البحث ، و بهدف اختبار صحة الفرضية الرئيسية بان *المشاركة الشعبية تساهم في إنجاح التنمية المحلية * استخدمنا في بحثنا المنهج الوصفي و التحليلي.

1- الخلفية النظرية للدراسة

سيتم التطرق إلى شرح المفهوم النظري للتنمية التشاركية بالإضافة إلى المفاهيم و بعض الاتجاهات الفكرية المفسرة لها في حدود دراستنا .

1-1 مفهوم مقارنة الديمقراطية التشاركية:

أصبح مفهوم "الديمقراطية التشاركية" منذ صياغته الأولى في أوائل الستينيات يأخذ معانٍ متعددة - بعضها مكمل وبعضها الآخر متعارض وفق رؤية كل واحد منهم، بالرغم من اتفاقهم على أنها من آليات إشراك المواطن بصورة مباشرة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير شؤونهم.

فمن ناحية يرى العديد من الفقهاء أن الديمقراطية التشاركية جاءت بالتصحيحين النظري و العملي اللذين افتقرت إليهما كثيرا الديمقراطية التمثيلية عبر سيورة تصويب الاختلالات والقصور الذي قد يترتب عن العملية الديمقراطية، ليس لإلغاء الديمقراطية التمثيلية كلياً، ولكن لتجاوز قصورها وعجزها على التفاعل والتجاوب مع معطيات اجتماعية جديدة . ولا يمكن أن يحدث هذا التصويب دون مشاركة واسعة ومتزايدة لعموم المواطنين والمجتمع المدني، باعتبارهم الأكثر ارتباطاً بقضاياهم، والأكثر معرفة بها، والأجدر بوجود حلول ملائمة لها ، من خلال توسيع وتعميق أشكال التشاور مع المواطنين لتحسين القرار العمومي والرفع من جودته عبر «مواطنة نشطة ومطلعة وعارفة» وعلى « تكوين مواطنين نشطين قادرين على تصريف قدراتهم في التنقيب والبحث بأنفسهم عن حلول ملائمة لقضاياهم». وعلى إرادة لدى السلطات والمؤسسات السياسية التمثيلية في تقاسم هذه السلطة من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، من أجل جعل الوظيفة الديمقراطية تتمحور أكثر حول تحسين أوضاع الناس، و هذا ما ذهب إليه "جون ديوي" الذي تناولها من جانب تحقيقها للأهداف وطرق التأسيس للآليات من شأنها خدمة هذه الأهداف حيث عرفها بكونها وسيلة ناجحة لمأسسة مشاركة المواطنين إلى جانب ممثلهم (.دون إلغاء مبدأ التمثيلية)، حيث يشارك الفرد في رسم وإنتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنتج عنها " (حدادي، 2021)

و هناك من يرى بأنها محاولة خلق حيوية في الحياة السياسية تدرج في إطار الطابع التطوري للديمقراطية، كما تحدثت عن ذلك كارول باتمان (Carol pat men) خلال اجتهادها في التعرض لأعمال عدد من العلماء المهتمين بالديمقراطية، نقطة انطلاقها هي نظام روسو التشاركي المثالي كما هو مذكور في العقد الاجتماعي. وتشير باتمان إلى أن هذه النظرية تقوم على فرضين أساسيين، الأول : هناك علاقة طردية بين مستوى التعليم والمشاركة السياسية، فكلما ارتفع مستوى التعليم زادت المشاركة، لذلك فإن الوظيفة الرئيسية للمشاركة في نظرية الديمقراطية التشاركية هي وظيفة تربوية ، تربوية بالمعنى الواسع للغاية ، بما في ذلك الجانب النفسي واكتساب الممارسة في المهارات والإجراءات الديمقراطية . الجانب الثاني لنظرية الديمقراطية التشاركية عند كارول باتمان هو أن المجالات مثل الصناعة يجب أن يُنظر إليها على أنها أنظمة سياسية في حد ذاتها ، مما يوفر مجالات مشاركة إضافية على المستوى الوطني . إذا كان على الأفراد ممارسة أقصى قدر من السيطرة على حياتهم وبيئتهم ، فيجب أن تكون هياكل السلطة في هذه المناطق منظمة بحيث يمكنهم المشاركة في صنع القرار. يجب النظر إلى هاتين الفكرتين ، اللتين تسميهما باتمان الوظيفة التربوية للمشاركة والدور الحاسم للصناعة ، على أنهما فرضيتان "تقف أو تسقط" عليهما نظرية الديمقراطية التشاركية.

هكذا فان هذا المفهوم التشاركي للديمقراطية يقودنا إلى مفهوم جديد للمجتمع لا تكون الدولة فيه تحتل مركز الصدارة بل إن التحوار والنقاش يحتل الأولوية في الحياة السياسية وبهذا يمكن بناء الرأي والإرادة العمومية للمواطنين. ومن هنا يطور هابر ماس رأيه حول الديمقراطية التشاركية حيث يدعوا إلى ديمقراطية راديكالية كشرط مسبق لدولة القانون وتتطلب هذه الديمقراطية

إنتاجية المواطن ومشاركته في العملية السياسية وضمان الوعود المعطاة له حول التنظيم الذاتي الديمقراطي للمجتمع. وهذا التوجه يفهمه هابر ماس بكونه بديل عن نظرية الديمقراطية النخبوية. يقوم على مجموعة من المنطلقات الفكرية كالآتي :

- **نظرية الفعل التواصلي العقلاني**: فالفعل التواصلي يحدد نوع من التفاعلات التي تنظم عبر اللغة، هذه التفاعلات هي تواصل ما بين المواطنين وبلورة القوانين التي تتحكم فيها، ولكن يجب أن يعكس هذا التواصل علاقة حرة موازية بين مختلف فئات المجتمع، تهدف إلى بناء وعي حر يؤدي إلى تقوية العلاقة ما بين الفرد المواطن والمجتمع. فمبدأ المناقشة السياسية كمبدأ ديمقراطي هو أساس الديمقراطية التداولية .

- **نظرية التواصل الأخلاقي** : أخلاقيات المناقشة لا تدعي أنها تحل محل "الحديث الأخلاقي اليومي" وأن الأسئلة الأخلاقية لا يمكن اختزالها في مشكلة المعايير النظرية. إن الوظيفة الدقيقة لأخلاقيات المناقشة هي الاختبار الحوارية الذي يفحص القواعد التي لم يخترعها. المعايير موجودة بالفعل في العالم المعاش وقد أشار هابرماس إلى بعض القواعد مثل: لكل من هو قادر على الكلام و الفعل نصيب من النقاش، ولكل الحق في إثارة أي إشكال أو اعتراض على أي تأكيد كيفما كان، كما لا يحق منع أي كان من النقاش.

- **فكرة المجال العام أو الفضاء العام**: في رأي هابرماس فإن المجال العام هو ذلك الميدان الذي يفسح المجال للمواطنين بأن يعبروا عن آراءهم بكل حرية وبدون تقييد، حيث يعطي لكل المشاركين الحق في الكلام والفعل، ورفع دعاوى الصلاحية، وتقديم اقتراحات جديدة بخصوص القضايا السياسية والقانونية موضوع النقاش في الفضاء العمومي، وهذا ما يؤدي إلى إقامة "تواصل عقلاني" وإنشاء إجماع مبرر عقلائيًا يقبله الفاعلون بحرية، وهو مجال يختلف عن مجال البرلمان الذي هو جزء مهم من مؤسسات الدولة ويدين بالولاء للسلطة السياسية، فهو مختلف لأنه مجال نقي للمواطنين ويدين بالولاء للشعب. لقد ربط نظرية هابرماس الفعل التواصلي الديمقراطية بنظرية المناقشة والحوار التي لا تنفصل في حد ذاتها عن التواصل والفعل التواصلي. وأكد أن الديمقراطية هي تلك النموذج التي تمكن المواطنين من التعبير عن أفكارهم وانتفاءاتهم الثقافية والعرقية، وتمكنهم من التفاهم على اقتراحات مقبولة من الجميع، هذا النموذج الذي لا يمكن له أن يتأسس إلا إذا ارتبط بالمناقشات العمومية. (بنشريف، 2015) يتطلب الفعل التواصلي، الذي يستند إلى معيار العقلانية التواصلية، تفاهمًا أو اتفاقًا يؤدي إلى إنشاء إجماع مبرر عقلائيًا يقبله الفاعلون بحرية

وقد دعا البنك العالمي في التسعينيات لاعتماد أسس "الإدارة التنموية الجيدة"، بتبني مطالب المجتمع المدني المحلي، ومبادئ الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد، ويرى Paulo Freire أحد مؤسسيها، أنها: "لا تعني امتياز لبعض الأشخاص، لكن حق لكل الناس للتعبير، وفقا لذلك لا أحد يستطيع أن يقول الحقيقة بمفرده، ولا ، يمكنه أن يقولها مكان شخص آخر، بطريقة عادية، نريد من الآخرين كلمتهم" (مكي، 2021)

1-2 التأصيل الدستوري والتشريعي للمشاركة الشعبية في الجزائر:

لفهم مبدأ الديمقراطية التشاركية في الجزائر لابد من تحديد الإطار الذي تبناه المؤسس الدستوري في هذا الجانب ، وكذلك التطرق إلى كيفية تنظيم هذا المبدأ في مختلف القوانين، حيث حملت المادة السادسة عشر (16) من التعديل الدستوري 2020 أول إشارة صريحة إلى الديمقراطية التشاركية، من خلال التأكيد على تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية باعتبارها قاعدة للامركزية ولها ارتباط مباشر بحياة المواطنين. فلا تكريس أبدا التطرق إلى هذا النوع من الديمقراطية إلا إذا تم تفعيله وتفعيله محليا، وهو ما ذهبت إليه المادة التاسعة عشر (19) منه: "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية." إن ذلك ما نص عليه المشرع الجزائري صراحة في عديد النصوص من قانون البلدية ، فمن النصوص ما يدل على ذلك صراحة، كما تضمنه ولأول مرة، قانون البلدية 2011 ، بابا خاصا

تحت عنوان مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية، والذي يعتبر ترجمة حقيقية للتوجه السياسي في الجزائر، والذي يسعى إلى ترسيخ ثقافة الحوار والتشاور وإشراك المواطنين في تسيير شؤون البلدية، فأما الأولى فتجد سندها تحديدا ضمن نصوص المواد 02، 01/11، 12، 103 في حين يمكن استقراء الثانية من خلال نصوص المواد 02/13، 14، 30، 35، 36 من نفس القانون

1-3 مفاهيم المشاركة والتنمية

إن تناول مفاهيم المشاركة والتنمية والأسئلة المرتبطة بعلاقاتها، يعيدنا بالضرورة إلى فترة السبعينيات، التي اعتبرها العديد من المؤلفين (والمراقبين) الفترة الأصلية للطفرة الناتجة تحت تأثير عدد معين من الظواهر المتطابقة. لقد تم إدخال فكرة المشاركة تدريجياً في الخطاب التنموي العالمي بداية من السبعينيات، فقد أصدره الكونجرس الأمريكي في عام 1973، "قانون المساعدات الخارجية الأمريكية" الذي يهدف إلى إعادة برمجة المساعدات العامة للتنمية الأمريكية على أساس إشراك السكان بشكل أكبر في التخطيط والتنفيذ وتقاسم المنافع من مشاريعها. وبرر الإعلان المشاركة بمعيار الفعالية والكفاءة، و وسيلة لتحسين جودة مشاريعهم والتغلب على العقبات التي تعترض تنفيذها.

إن إعلان الكونجرس الأمريكي مهد الطريق لإعلانات أخرى مماثلة من قبل وكالات تنمية عالمية أخرى، مثل هيئة البريطانية للتنمية الخارجية البريطانية في عام 1975 و هيئة التنمية الدولية السويدية في عام 1978، و الجمعية الألمانية للتعاون الفني التي

جعلت من مشاركة الفقراء أحد معايير تقييم جودة مشاريعهم.

تناولت مجمل المذكرات الفنية لهذه الوكالات على أن أنشطة الوكالة يجب أن تتضمن بعض الخصائص التشاركية، وهي التصميم المشترك وتطوير المشاريع، وأهدافها وطرائقها، والتنفيذ الجماعي، ولا سيما فيما يتعلق بالمسؤولية والسلطة المشتركة، وتحديد آلية الرصد والتقييم التي تشمل جميع المستفيدين من المشاريع باعتبارهم "شركاء وعملاء"، في نظرهم وبالتالي كان لا بد من مشاركتهم في تقدمها لتحقيق أهداف المشاريع التنموية بشكل أفضل.

منذ منتصف الثمانينات، أصبح مفهوم المشاركة معترفاً به بالإجماع ويتم الترويج له في قضايا التنمية و التخطيط. واتفقت المنظمات غير الحكومية في البلدان الغنية أو في عدد متزايد من البلدان النامية. ، ووكالات التنمية الثنائية والمنظمات الدولية، على مبدأ المشاركة. وأصدر العديد منهم إعلانات جديدة خططت لإشراك المواطنين في تنفيذ برامجها التنموية المختلفة.

ويتزامن هذا التطور الأخير في عملية صنع القرار في العمل العام مع مشكلة أكثر عالمية تتعلق بظهور التنمية المحلية وحركة اللامركزية التي تؤثر على المزيد والمزيد من البلدان. ويشهد مثل هذا التغيير في الممارسات على تطور عالمي للعمل، ولكنه يشهد أيضاً على حدود شكل من أشكال التدخل الذي يمنح "المعرفة والخبرة" فقط "للمتخصصين في مجال التنمية" الذين يفترض أنهم يحلون المشكلات التي يواجهها السكان والأقاليم. ولذلك، في أعقاب هذه "المعرفة" التي عُهد بها لفترة طويلة جداً إلى الخبراء وحدهم، تظهر المشاركة في خطاب ونوايا المهنيين والسياسيين، كنوع من النقيض لما تم القيام به حتى الآن.

في فبراير 1990، تم تنظيم مؤتمر دولي حول المشاركة الشعبية في التنمية في أفريقيا من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA) في أروشا (تنزانيا). ويهدف هذا المؤتمر، الذي حظي بدعم العديد من الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية، إلى تسليط الضوء على الدور الحاسم للسكان الأفارقة والمجتمع المدني في تنميتهم وتشجيع الحكومات الأفريقية والغربية على تعزيز واعتماد النهج التشاركي في أنشطتها. وفي نهاية هذا المؤتمر، تم اعتماد إعلان (إعلان أروشا)، المسمى أيضاً "الميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول"، من قبل المنظمات غير الحكومية الأفريقية والذي قدمت فيه سلسلة من التوصيات لعناية السكان والحكومات الأفريقية. والمجتمع الدولي بهدف تعزيز مشاركة السكان في عملية

التنمية. وينص إعلان أروشا على أن الناس يمتلكون قوة التنمية وأنهم، على هذا النحو، يجب أن يكونوا قادرين على المشاركة في التنمية، و بالتالي تصبح المشاركة الجماعية في التنمية تشكل وسيلة وغاية في آن واحد. (Jones, 2006)

2- الإنفاق الحكومي

ظهرت عدة نظريات تحاول تفسير سلوك الإنفاق العام خلال الفترة طويلة الأجل، سنقتصر في هذا المجال على أهم النظريات في هذا المجال و علاقتها بالمشاركة الشعبية.

1-2 نظرية جون ماينارد كينز

وفقا لنظرية جون ماينارد كينز، فإن الإنفاق العام هو عامل خارجي يمكن استخدامه كأداة سياسية لدعم أو إنعاش النمو الاقتصادي. والمبدأ هو أن الزيادة في الاستهلاك من خلال تأثير مضاعف كينز ستعزز النمو الاقتصادي (بيرنز وثوراد، 2010). ومن المرجح أن تؤدي زيادة الاستهلاك العام إلى زيادة فرص العمل والربحية والاستثمار من خلال التأثيرات المضاعفة على الطلب الكلي. ونتيجة لذلك، يؤدي الإنفاق العام إلى زيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج اعتمادا على مضاعفات الإنفاق إن المعتمد المركزي للاقتصاد الكينزي هو أن التدخل الحكومي قادر على استقرار الاقتصاد. وكانت نظرية كينز هي الأولى التي فصلت بشكل حاد بين دراسة السلوك الاقتصادي والحوافز الفردية ودراسة المتغيرات الكلية الواسعة. واستناداً إلى نظريته، دعا كينز إلى زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب لتحفيز الطلب وانتشال الاقتصاد العالمي من الكساد. وفي وقت لاحق، استخدم الاقتصاد الكينزي للإشارة إلى المفهوم القائل بأنه يمكن تحقيق الأداء الاقتصادي الأمثل - ومنع الركود الاقتصادي - من خلال التأثير على الطلب الكلي من خلال التدخل الاقتصادي من جانب الحكومة. ، وبما أننا نركز على موضوع النفقات العامة، أكد كينز "على أن ميزانية الدولة هي مكون للدورة الاقتصادية إلى جانب مجموع نفقات الأسر، والشركات ، فعليها أن تلعب دور الدولة الذي يترجم عن طريق اقتطاع الضرائب، والإنفاق العام، والاستثمار العمومي ، فإن زيادتها في شكل استهلاك أو استثمارات عمومية وتقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل. لقد تعرضت النظرية الكينزية لانتقادات شديدة في الدوائر الأكاديمية منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين وحتى منتصف الثمانينيات. ولكنها عادت بقوة منذ ذلك الحين و تعززت قوتها في أزمة 2008. ويبدو أن السبب الرئيسي وراء ذلك هو أن الاقتصاد الكينزي كان أكثر قدرة على تفسير الأحداث الاقتصادية في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين من منافسه الفكري الرئيسي، الاقتصاد الكلاسيكي الجديد.

2-2 الإنفاق الحكومي عند ميسغريف

الوظائف الأساسية المرتبطة بمفهوم الدول الحديثة حددها Musgrave في ثلاثة وظائف أساسية أو بما يعرف بأهداف ميسغريف ، على ضوء دراسات قام بها لبعض الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و انجلترا خلال الفترة الممتدة من أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر عبر سلسلة زمنية متقاربة لدراسة تطور النفقات العامة في هذه البلدان ، و توصل أن الوظيفة الأولى للدولة تتمثل في تخصيص الموارد المالية اللازمة لتمويل النشاطات المتنوعة و المتزايدة من عام إلى آخر، و التي يعجز القطاع الخاص على تلبيتها نظرا لمحدودية موارده و ضخامة المشروعات و مردوديتها المحدودة مما يتحتم على الدولة القيام بها من خلال الإنفاق العام يزداد والتي يقع عبء النهوض بها على عاتق الدولة من خلال الإنفاق العام نظرا لافتقار القطاع الخاص للتسهيلات اللازمة للتكوين الرأسمالي في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الكلي ، في حين ارتبطت الوظيفة الثانية بإعادة توزيع المداخل والثروة بشكل عادل بين أفراد المجتمع، في حين ارتبطت الوظيفة الأخيرة

بوظيفة استقرار النشاط الاقتصادي من خلال تخصيص الموارد اللازمة لمواجهة اختلال الدورات الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد الرأسمالي. كما توصل المفكر الاقتصادي الأمريكي أن الإنفاق الاستهلاكي للحاجات غير الأساسية التي تشبعها الدولة يتجه إلى الارتفاع مع نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الذي ينعكس على رفاهية المواطنين (بن عزة، 2015).

2-3 قانون بومول لاحتمية زيادة التكاليف

وفقا لبومول وبوين (1968)، يمكن التمييز بين نوعين من القطاعات في المنافسة الكاملة؛ أو ما يسمى بالقطاع التصاعدي الذي يتميز بالإنتاجية العالية التي تولد مكاسب من خلال الابتكار ووفورات الحجم. الذي سيؤدي تراكم الأرباح فيه إلى زيادة الأجور في هذا القطاع ، أما القطاع الثاني، على عكس الأول، هو قطاع يتميز بانخفاض مكاسب الإنتاجية أو حتى ركود المكاسب في بعض الحالات. "القطاع العام جزء من هذا القطاع بسبب ضعف مكاسبه الإنتاجية". فهذا القطاع لا يستفيد لا من نمو مكاسب الإنتاجية ولا من زيادة الأجور، بل إن تكلفة الإنتاج ستزداد بنفس النسبة بينما تظل الإيرادات مستقرة. وتسمى هذه الظاهرة "مرض ارتفاع التكلفة".

2-4 نموذج بارو للإنفاق العام

يعد نموذج بارو من أبرز النماذج التي أعطت لحكومة دورا كبيرا في النمو الاقتصادي ، فالفكرة الأساسية التي يقوم عليها النموذج هو أن الإنفاق العام للدولة يجب أن يوجه بالدرجة الأولى إلى الاستثمار في المنشآت القاعدية و مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو المؤسسات العمومية والتي يمكن تكوينها بفضل اختيار معدلات للضرائب على الدخل من جهة ومن جهة أخرى من خلال الحصة المخصصة (للفنقات العامة الإنتاجية) التي تساهم في دعم معدل النمو الاقتصادي على المدى البعيد و تهئ للقطاع الخاص بنية تحتية تساعد في زيادة إنتاجية رأس ماله وبالتالي الاقتصاد الوطني ككل.

2-5 نظرية الدفعة الكبيرة

نظرية الدفعة الكبيرة هي مفهوم في اقتصاديات التنمية تم تقديمها لأول مرة من قبل من قبل خبراء الاقتصاد بول روزنشتاين-رودان، وألبرت هيرشمان، وجونار ميردال. في الأربعينيات. تقترح بذل جهد منسق لتعزيز النمو الاقتصادي. والفكرة هي أن الاستثمار الكبير في البنية التحتية والمكونات الرئيسية الأخرى كالتعليم وغيرها من المجالات الرئيسية يمكن أن يخلق حلقة تغذية مرتدة إيجابية تؤدي إلى التنمية الاقتصادية المستدامة ويؤدي إلى نمو مستدام. مع مرور الوقت، تطورت النظرية لتشمل التركيز على تنمية رأس المال البشري والتنسيق بين القطاعين العام والخاص. وقد أظهرت دراسات الحالة نجاح نهج الدفعة الكبيرة في دول مثل كوريا الجنوبية، التي شهدت نموًا اقتصاديًا سريعًا في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين من خلال الاستثمار الذي تقوده الحكومة في البنية التحتية والصناعة.

3- الدراسات السابقة

- دراسة (NKUNIKA, 1987)

تستكشف هذه الدراسة دور المشاركة الشعبية في التنمية. يشار إلى أن مشاركة السكان المحليين في برامج التنمية أمر بالغ الأهمية لضمان التنفيذ الناجح لهذه البرامج. وتطرح هذه الدراسة أيضًا الحجة القائلة بأنه على الرغم من أن المشاركة تعتبر مهمة للغاية، إلا أنه لا يوجد حتى الآن سوى عدد قليل من البلدان التي طورت أساليب وقواعد تنظيمية مناسبة موجهة نحو تيسير المشاركة الشعبية

الاستنتاج الأساسي لهذه الدراسة هو أنه مع الحفاظ على أنماط التدخل الحالية في المناطق الريفية، يجب أن تركز الجهود أيضًا على البحث عن طرق أكثر ملاءمة يمكن من خلالها أن يشكل النهج التشاركي الأساس الكامل للتدخل.

- دراسة (CAROLINE PATSIAS, 2013)

الهدف من هذه الدراسة هو التفكير في مفهوم الحوكمة التشاركية الممكنة من أجل الحصول على فهم أفضل للسياقات والمعايير المؤسسية التي تشجع على ديمقراطية أكثر تشاركية ، وبالتالي تسليط الضوء على الآليات السياسية التي تساهم في توسيع القرار- المثال الذي عالجه الدراسة هو ميزانية مونتريال التشاركية (PB). ، وبشكل أكثر تحديدًا إلى أي مدى تقيد اللامركزية عملية الموازنات القائمة على المشاركة. كما تركز الدراسة بشكل خاص على الروابط بين اللامركزية والديمقراطية التشاركية ، مع التأكيد على الحاجة إلى تحليل يأخذ في الاعتبار توازن القوى بين الجهات الفاعلة داخل أنظمة الحكم قبل إنشاء الهيئات التشاركية. إذا ثبت أن وجود الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية ، الداعمة للمشروع التشاركي ، أمر لا مفر منه ، فإن الحركة التصاعدية البحتة تخاطر أيضًا بحصر نطاق للديمقراطية التشاركية في الحد الأدنى.

- دراسة (Olivaux, 2014)

الهدف من هذا الدراسة هو تحليل مشاركة أصحاب المصلحة في تصور و تصميم خطط التنمية المجتمعية في المغرب. تكمن أصالة هذا المشروع في توظيف الباحث لنموذجين تقليديين، نظرية أصحاب المصلحة و نظرية شبكة الجهات الفاعلة لمايكل كالون في تحسين إدارة عمليات التنمية الإقليمية ، يسلط هذا العمل الضوء أيضًا على العناصر الأخرى التي ظهرت من الميدان، مثل الاحتياجات التدريبية للمسؤولين المنتخبين المحليين في منطق التنمية المحلية. وخلصت الدراسة بوضع تصور لعملية إشراك أصحاب المصلحة في الشأن التنموي المحلي هؤلاء بناءً على مقابلات الخبراء مع المسؤولين المنتخبين المحليين والمتخصصين في قضايا التنمية المحلية في المغرب (الأكاديميين ، مكاتب التصميم ، الخ).

- دراسة (Alili, 2020)

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل الرئيسية لمشاركة المواطنين في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في الجزائر من خلال أخذها مدينة تلمسان كدراسة حالة باستخدام الاستبيان. خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، عن قلة الجهد المبذول من جانب مسؤولي المدينة من جهة ومن جهة أخرى ، عن نقص معين في الاهتمام من جانب السكان ، لا سيما من وجهة نظر تعبئة في إطار جمعيات أو سياسية. أظهرت الدراسة أيضًا الحاجة المزدوجة إلى (إعادة) كسب ثقة المواطنين وتحسين كفاءة الإدارة العامة، الأمر الذي يتطلب تحولًا عميقًا في عمل الإدارات المحلية.

- دراسة (Parvin, 2021)

تعالج هذه الدراسة موضوع الديمقراطية التشاركية وعدم المساواة ، وتحدد كل من الادعاءات الأولية التي طرحتها الأدبيات الحديثة للديمقراطية التشاركية ، وكذلك التحديات الرئيسية التي يواجهها الديمقراطيون التشاركيون ، من خلال الاعتماد على مجموعة من الأدبيات ، التجريبية والنظرية. على الرغم من هذه التحديات ، فإنه توجد الدراسة سببًا للتفاؤل ، بناءً على مسار بحث حديث حول الديمقراطية التشاركية ، وتقترح أنه قد يكون هناك عدد من الوسائل المحتملة لمعالجة المشاكل التي يثيرها عدم المساواة الديمقراطية.

- دراسة (Tsakani Makumu, 2024)

كان الهدف الأساسي للدراسة هو تقييم دور المشاركة العامة في تطوير خطة التنمية المتكاملة في بلدية مختارة في جنوب أفريقيا. ، تم استخدام نهج بحثي نوعي، وتم استخدام في ذلك طريقة أخذ العينات الهادفة كمقياس لأخذ العينات. تم إجراء مقابلات شبه منظمة للحصول على البيانات المطلوبة. كشفت النتائج أن معظم الجمهور يشارك في تطوير خطط التنمية المتكاملة، لكن لا يزال البعض بحاجة إلى الوعي بأهمية المشاركة العامة. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم دقة المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بالمشاركة العامة في عملية التوطين الداخلي يمنع أفراد الجمهور من المشاركة بنشاط في عملية التوطين

الداخلي. ومن ثم توصي هذه الدراسة بأن تفكر البلدية في تطوير برامج لزيادة المشاركة العامة في ممارسة الحقوق الديمقراطية للمواطنين. وهذا من شأنه أن يساعد في زيادة الوعي بالتوطن الداخلي وكيف يمكن للمواطنين المشاركة.

4- برنامج التنمية في الجزائر

منذ بداية الألفية الثالثة شهد الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات النفطية تطورات هامة في مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية من بينها الدخل الوطني، وذلك نتيجة المستجدات التي عاشها المحيط الاقتصادي العالمي كالتغيرات المفاجئة في سوق المحروقات ، و الوفرة المالية المستمدة من "إيرادات النفط" ، حيث أدى هذا الارتفاع إلى زيادة كبيرة في الإيرادات أدت بدورها إلى حدوث فوائض في الموازنات العامة ، مما مهد إلى عقد برامج انفاقية تنموية ضخمة على المستوى الوطني و المحلي نذكر منها

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت الموافقة عليه في نيسان 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 525 مليار دينار، أي حوالي 7 مليار دولار، أي ما يقارب 7 مليارات دولار. يعتبر برنامجا ضخما بالنسبة لاحتياجات النقد الأجنبي، تم تسجيل هذا البرنامج قبل إقراره سنة 2000، ويقدر بـ 11.9 مليار دولار، وكان هذا الجهاز جزءا من السياسة المالية التي بدأت الجزائر في إنتاجها في شكل توسيع للإنفاق العام مع بداية تحسن وضعها المالي بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني ، حيث نلاحظ في هذا البرنامج أنه تم الاهتمام الكبير بتطوير الهياكل الأساسية ودعم الأشغال الكبرى بمبلغ هو الأكبر في هذا البرنامج ويقدر بـ 40.1%.

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 :

المخطط الخماسي الأول هو برنامج اقتصادي تكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، قدرت اعتماداته الأولية بـ 8705 مليار دينار ما يعادل 114 مليار دولار ، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق 1216 مليار د.ج يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية و تطوير المنشآت القاعدية والارتفاع بالمستوى المعيشي للسكان . قسم البرنامج التكميلي لدعم النمو على خمس قطاعات رئيسة منها تحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ 1908.5 مليار د.ج يليها تطوير الهياكل القاعدية بمبلغ 1703.1 مليار د.ج أما دعم التنمية الاقتصادية و تطوير الخدمة العمومية فخصص لهما 541.1 مليار د.ج من خلال المعطيات السابقة يتبين لنا هذا البرنامج جاء تكملة للمشاريع السابقة و جاء في نفس منحى البرنامج السابق، وذلك لاستكمال المشاريع السابقة، حيث احتل قطاع تحسين ظروف معيشة الحصة الأكبر من مبلغ البرنامج بنسبة تقدر بـ 45.5% يليه قطاع تطوير الهياكل القاعدية حصة كبيرة من مبلغ البرنامج قدرت بـ 40.5% ، حيث تم توزيعها على قطاعات النقل مثل مشروع الطريق السيار شرق غرب، الأشغال العمومية، المياه، وتهيئة الإقليم، إنجاز مليون وحدة سكنية.

3. برنامج التنمية الخماسي للفترة 2010 - 2014

يعتبر هذا البرنامج مكملًا للبرامج السابقة، سواءً بطبيعة المشاريع التي خصص لها التغطية المالية، أو الأهداف التي يستهدفها. وقد خصص لهذا البرنامج مبلغا قدره 20412 مليار دينار جزائري، وتم تقسيمها إلى برنامجين مهمين: الأولي استكمال المشاريع قيد الإنشاء (سكك حديدية، طرق سريعة، إمدادات مياه الشرب، وغيرها) بتغطية مالية 9,700 مليار دينار. ثانيا اعتمد مالي يقارب 11.534 مليار دينار للمشاريع الجديدة. ويهدف أكثر من 40% من الاستثمارات العامة المخصصة لهذا النظام إلى تحسين الظروف الاجتماعية من أجل تعزيز التنمية البشرية.

إن الراحة المالية التي استعادت الجزائر بين عامي 2000 و 2014 جراء ارتفاع مداخيل المحروقات، و التي قدرت بما يقارب من 730 مليار دولار من الإيرادات الخارجية ، تم تخصيص ما يقرب من ثلاثة أرباعها في الإنفاق العام.

4. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019:

اعتمدت السلطات الجزائرية الخطوط العريضة للخطة الخماسية 2015-2019، التي تهدف إلى تحقيق معدل نمو سنوي قدره 7% سنويا وجعل الجزائر دولة ناشئة بحلول عام 2019. حيث رصدت له الدولة نحو 22.100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية، تهدف الخطة الخماسية 2015-2019 إلى: تنويع الاقتصاد الجزائري، لا سيما من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي؛ تعزيز الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في البلاد؛ دعم تنمية ريادة الأعمال والمبادرة الخاصة. العالمية بالاعتماد على احتياطي صرف يقدر ب 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة ب 5600 مليار دينار.

- البرامج الخاصة بمناطق الجنوب والهضاب العليا

استفادت ولايات الجنوب من العمليات المسجلة ضمن البرامج التنموية الخماسية المتتالية ضمن برنامج أطلق سنة 2006 (الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب) من تخصيصات ميزانية الدولة في حدود 2% من إيرادات الجباية البترولية وتخصيصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار البرنامج الخاص لتطوير ولايات الجنوب.

- برامج الإنعاش الوطني 2020-2024

خصصت الدولة في إطار برامج التكفل بمناطق الظل اعتمادات مالية هامة لإنجاز هذه المشاريع لتوفير الضروريات لهذه المناطق تركز على عنصرين أساسيين، الأول يركز في تسجيل عمليات التي لها الأثر المباشر والسريع على حياة المواطن خاصة في المناطق البعيدة و الإسراع في تسجيلها مع مراعاة مقارنة تشاركية مع المجتمع المدني عبر ممثلي الأحياء والقرى في ترتيب الأولويات وتسجيل العمليات منذ البداية والذي تم عبر تطبيق معلوماتي تم تطويره من طرف الدائرة الوزارية وسمحت بإحصاء العجز بالاعتماد على 16 مؤشرا للتقييم منها :التكلفة، قصر مدة الانجاز، والأثر الايجابي والمباشر على تلك المناطق، أما العنصر الثاني يتمثل في تبني حلول ظرفية استباقية في انتظار استكمال المشاريع المنطلقة والتي تحتاج إلى أجال طويلة لتجسيدها. أما بخصوص المبالغ المخصصة للتنمية المحلية عن طريق المخططات البلدية للتنمية فقد رصد له مبلغ 1.193.225.000 موزعة على خمسة برامج بداية من 2001 إلى غاية 2019 أما الفترة بين 2020 و 2021 المرافقة لبرنامج التكفل بمناطق الظل فقد خصص لها مبلغ يقدر ب 140.000.000 ، الجدول التالي يوضح اعتمادات الدفع للمخططات البلدية للتنمية للفترة 2001-2019

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي المخططات البلدية للتنمية (بالآلاف د.ج)

المخططات البلدية للتنمية	اعتمادات الدفع (بالآلاف د. ج	رخص البرنامج
برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004	154.645.000	176.453.000
البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005 - 2009	351.580.000	350.580.000
برنامج التنمية الخماسي للفترة 2010 - 2014	292.000.000	292.000.000
برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2015 - 2019	395.000.000	395.000.000
المجموع	1.193.225.000	1.214.033.000

- البرنامج المخصص للمناطق الظل

بخصوص البرنامج المخصص للمناطق الظل ، الذي أطلق بداية سنة 2020 جاء من أجل تقليص الفجوات والفجوات بين الجهات على صعيد التنمية والانفتاح عن بعد. المناطق من خلال السعي إلى التعميم والربط بالشبكات المختلفة (الطرق والغاز والكهرباء ومياه الشرب وغيرها) لتحسين الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية و الحد من هذه الفوارق من خلال نهج تشاركي متكامل وشامل مع المشاريع ذات الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. فيما يلي نغطي بعض المعطيات المتعلقة بمناطق الظل والمشاريع التنموية المبرمجة بها ونسبة الاتجار المنتظرة إلى غاية نهاية عام 2021

- إجمالي عدد مناطق الظل المحددة : 13.587 منطقة
 - إجمالي عدد المشاريع المحددة للترقية : 32.7000 مشروع
 - السكان المعنيون : 8.5 مليون أي حوالي 20 % من مجموع السكان
 - الغلاف المالي اللازم : 480.42 مليار د.ج
 - المشاريع التي تتوفر على التمويل : 12.841 بمبلغ إجمالي قدره : 188.42 مليار
 - المشاريع التي لا تتوفر على التمويل : 19.859 بمبلغ إجمالي قدره : 292 مليار
- سنة كل الأهداف و الحصيلة حسب وزعت وقد
- الهدف المتوخى في سنة 2020 : إنجاز 8143 مشروع
 - الهدف المتوخى في سنة 2021 : إنجاز 4698 مشروع
 - حصيلة إنجاز البرنامج بعنوان سنة 2020: 7.276 مشروعاً أي نسبة 89.35% من الأهداف المحددة المشاريع الجارية: 2914 مشروعاً، منها 1268 مشروعاً بنسبة إنجاز تزيد عن 50%
 - مشاريع لم تنطلق بعد: 2651 مشروعاً، محل إجراءات إدارية.

5- دور المشاركة الشعبية في برنامج التنمية من 2001 إلى 2024

يطرح، هنا، سؤال جوهري له صلة بتعدد وتنوع البرامج والمخططات التنموية التي عرفت الجزائر في الألفية الأخيرة، وبالأموال التي جنتها الجزائر من توفر وتدفق عائدات النفط: ماذا فعلت بها، وفيما أنفقت ولماذا برزت مناطق الظل إلى الواجهة في الآونة الأخيرة، إطلاق مخطط برنامج استعجالي للإنعاش الاقتصادي 2020-2024 تحتل فيه مناطق الظل أهمية كبيرة، من أجل إحداث تنمية محلية مستدامة في هذه المناطق وإعادة بعثها من جديد، كلها مؤشرات كافية تلخص محدودية نتائج البرامج التنموية في الجزائر

- صعوبات التنمية المحلية التشاركية

في ختام هذا التحليل الموجز للممارسات التي تم تحديدها، نسمح لأنفسنا بتقديم قراءة أولية فيما يتعلق بالقضايا والتحديات الرئيسية التي تواجه التنمية المحلية "التشاركية"

إن كافة المشاريع التي تسعى إلى تعزيز التنمية المحلية "التشاركية"، لتكون جزءاً من منظور الاستدامة، تواجه صعوبات، وهو أمر لا مفر منه، لأن المتغيرات التي تؤثر على عملية التغيير متعددة ولا يمكن فهمها بشكل شامل منذ البداية إنها تكشف عن نفسها تدريجياً، في تكوين خاص دائماً ينتج عن التفاعل بين المجتمع المحلي وبيئته والمقترحات التي يحملها التدخل؛ الشيء المهم إذن هو القدرة على ملاحظة الصعوبات التي تمت مواجهتها، وتحليلها مع المعنيين وإيجاد الإجابات التي تسمح بالتقدم إلى "الصعوبة" التالية . تواجه المشاريع المدروسة أنواع من الصعوبات التي تتفاعل وتعزز بعضها البعض نذكر منها .

- الصعوبات المرتبطة بالسياق الإداري والفني والمؤسسي عديدة؛ فهي تنشأ من الانفصال النسبي بين المشروع والسياق الذي يحدث فيه: مقاومة بعض الأنظمة الإدارية أو الفنية للنهج المبتكرة، ونقص التنسيق بين أصحاب المصلحة في نفس المجال، وأحياناً التنوع الشديد في أهدافهم وأهدافهم. مناهجهم هي جزء من هذه الصعوبات. ويمكننا أيضاً أن نشير إلى عدم ملاءمة بعض الأطر القانونية، والفراغات التي خلقها انفصال الدولة والتي تحرم بعض هياكل البحث والتدريب من الوسائل اللازمة للمساهمة الفعالة.

- تواجه المشاريع أيضاً صعوبات مرتبطة بالسياق الاقتصادي العام في كثير من الأحيان. إن السياق الاقتصادي الذي يفتقر إلى الحوافز يمكن أن يضر بالنجاح الدائم للإجراءات يمكن أن تؤدي حالات عدم اليقين التي يتسم بها السياق الاقتصادي إلى عواقب تعريض الاستدامة الاقتصادية للأنظمة التي تديرها جهات فاعلة محلية، وأنشطة معينة للخطر قد تفقد ربحيتها وقد ينخفض الطلب على خدمات معينة. بشكل عام، لا يتم تحفيز ريادة الأعمال إلا قليلاً في ظل سياق كثيب حيث تضعف القدرة على تحمل المخاطر.

- هناك صعوبات معينة متأصلة في "نهج المشروع": ذات المدة المحدودة (السنوات الخمس المعتادة في الماضي لمدة المشروع غالباً ما يتم تخفيضها إلى "مراحل" أقصر أحياناً في الوقت الحالي)، ويلزم أحياناً أن تحقق المشاريع نتائج ملموسة خلال فترة زمنية محددة. إطار زمني قصير، إذا كانوا يريدون الحصول على الوسائل اللازمة لمواصلة عملهم. ويدفع هذا أصحاب المصلحة في بعض الأحيان إلى "المضي قدماً بسرعة"، وبالتالي فرض وتيرة تكون مقبولة على نحو مختلف على المجتمعات المحلية، والتضحية في بعض الأحيان بشروط "المشاركة" و"مسؤولية" الجهات الفاعلة المحلية لتحقيق أهداف واضحة وقابلة للقياس. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق الاستيلاء على الابتكارات (التقنية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية) وإتقانها إلا مع مرور الوقت، من خلال عمليات التعلم الفردية والجماعية التي تشمل الحق في ارتكاب الأخطاء.

- كما تواجه المشاريع صعوبات مرتبطة بالمجتمع الذي تعمل فيه. لقد أصبح للتنظيم الاجتماعي الموروث من التقاليد وبعض الخصائص الاجتماعية والثقافية أن يشكل عقبات أمام ظهور ديناميكيات التنمية المحلية

6- المقترحات تفعيل التنمية المحلية

كيف نتعامل بين "الصدام بين نموذجين متعارضين تماماً لإدارة المشاريع، نموذج الإدارة المتكاملة المعروف باسم من أسفل إلى أعلى من جهة، ونموذج الإدارة التدخلية المعروفة باسم من أعلى إلى أسفل [من جهة أخرى]". وأدت هذه التوترات إلى صدام بين المنتخبين ، أعقبه انسداد مما أدى إلى خلاف بين أعضاء فريق المشروع، وهم مديرية التخطيط والتعمير، ومديرية الإسكان والمرافق العامة، و"مكتب ترقية وإدارة العقارات" و مصالح الولاية و المجلس البلدي و غياب تام للسكان

1-6 التعامل مع الأطراف الفاعلة في تسيير الشأن المحلي

في هذا الجزء سنحاول طرح اطر و قنوات مستوحاة من آليات المناجمنت العمومي الحديث لتفعيل دور المشاركة الشعبية في تسيير الشأن التنموي المحلي

6-1-1 إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة

إن الحديث عن إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة يقودنا في البدء إلى الحديث عن مفهوم أصحاب المصلحة وتبلورها في الفكر الإداري، حيث عرف أصحاب المصلحة في اجتماع معهد ستانفورد للأبحاث في الولايات المتحدة عام 1963 م -أين كان أول ظهور للمصطلح -على أنهم " الجماعات التي بدونهم تتوقف المنظمة عن العمل". (R. Edward, 1983) أو بتعبير آخر تلك الجماعات التي تعتبر حيوية لبقاء ونجاح الشركة. كما عرفهم فريمان ووافقه في ذلك العديد من الكتاب والمنظرين على أنهم " الجماعات أو الأفراد التي يمكن أن تؤثر أو تتأثر بإنجازات وأهداف المنظمة". (Pesqueux, 2005)، إلا أنه ومع مرور الوقت توسعت دائرة أصحاب المصالح، وجاء هذا التوسع نتيجة إثراء الأفكار في العديد من المجالات ؛ سواء في مجال اقتصاد التنمية أو في تطبيقات المناجمت العمومي الحديث في الإدارة العمومية و الإقليمية.

إن المجتمع المدني باعتباره احد أهم أصحاب المصالح الموجودة على مستوى الجماعات المحلية هو من حيث المبدأ، نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراد من جهة، و بينهم و بين الدولة من جهة أخرى. وهي علاقات اجتماعية تعتمد على تبادل المصالح و المنافع، و التعاقد و التراضي و التفاهم و الاختلاف، و الحقوق و الواجبات و المسؤوليات يعمل بطريقة مُنظمة لتحقيق أهداف مُختلفة كُلٌّ حَسَبِ مجال نشاطه تجعل تأثيرها على المُستوى الاجتماعي والاقتصادي ناجعا. هنا تكمن أهمية المجتمع المدني وكيفية التعامل معه حسب سلطته و تأثيره وقوته، وتبرز مدى الإضافة النوعية التي يُحدثها كل مُكون من مكوناته في ضمان صيرورة ونجاح العملية التنموية، خاصة في شقها المحلي. و الشكل التالي يوضح



Group Report Managing SARS Outbreaks, Current Issues in Health the Stakeholders

خارطة المجتمع المدني : يتم وضع وتصميم خارطة مكونات المجتمع المدني تمكن من تحديد أولويات إدارتهم والوضعيات المختلفة التي تتخذها هذه الأطراف، ومن ثم تحديد نوع التعاملات التي تتماشى مع كل مرتبة في الخارطة، وبعد

إعداد هذه الخارطة يبقى على القائمين على إدارة المجتمع المدني أن يضعوا الاستراتيجيات الكفيلة بالتعامل والحوار مع مختلف أطرافه و مكوناته ؛ هذه الاستراتيجيات لا تختلف كثيرا عن الآتي

- **المجموعة أ A:** هذه المجموعة من الساكنة ليس لها القدرة على التأثير و ليس لها الاهتمام و الرغبة الكافية بشؤون **تسيير الشأن المحلي** ؛ فهم غير مهيكليين في اطر تنظيمية مما افقدهم القدرة و التفاوض مع السلطات ولكنها تبقي مصدرا هاما لدعم أي عمل تشاركي تقوم به السلطات العامة في حالة إعادة تهيكلهم .
- **المجموعة ب B :** لها اهتمامات كبيرة أو مباشرة في العمل التنموي ، لكنها تفتقد للسلطة ، يجب أن تكون حاجات هذه المجموعة مقدرة بدقة ويتعين علي المسيرين المحليين الإعلام المستمر والكافي لأطراف هذه المجموعة لقدرتهم علي تقديم الدعم الهام في حالة ضرورة التأثير علي تطلعات المجموعة D عن طريق التكتلات والتحالف معهم؛
- **المجموعة ج C:** بالرغم من طبيعتهم السلمية إلا أن العلاقة مع هذه الأطراف صعبة التخطيط، فقد يتحولون إلى المجموعة D في حالة سوء تقدير مصالحهم؛ وخاصة عند التخلي غير المدروس عن إستراتيجية معينة. وتعتبر القضايا المتعلقة بهذه المجموعة من أصعب القضايا على المؤسسة وإرضاؤهم يقود إلى تحكيم المصالح. ويندرج في هذه المجموعة غالبا
- **المجموعة د D:** هي الأطراف الأساسية (acteurs clés) التي تمتلك قوة تأثير وأهمية كبيرة نابعة من قدرتهم على حسن التوقع و التهيكل بصورة جيدة داخل المجتمع زيادة على اهتمامهم بالشؤون التنمية المحلية ، يجب أن يحظوا بالاهتمام الأساسي من طرف السلطات في إشراكهم في تسيير الشأن العام في مرحلة إعداد و تنفيذ و تقييم البرامج التنموية.

- 2-1-6 آثـار الجيل

ومؤدى هذا التحليل أن الفترات المختلفة التي تمر بها الشعوب لا تفرز المستوى ذاته من الانخراط النشط في تسيير الشأن العام المحلي أو الوطني ، ففي الجزائر تكوّن جيل السبعينيات و الثمانينات تفتح وعيه و اهتمامه على العمل الجمعي لكنه تأثر بالضعف التنظيمي لها ، تلاه جيل آخر أفرزه دستور 1989 وهو الجيل الذي ظل مغمورا إلى حد كبير لأن أي حدث بعينه لم يُسلط عليه الضوء نتيجة الأحداث التي مرت عليها الجزائر ، اللهم إلا التباين مع الجيلين السابق و اللاحق أما جيل الألفية ، جيل الرقميات و التحكم فيها ، مهيا بالفعل للإنصات إلى خطاب ديمقراطي تشاركي جذري ومتأهب للاستجابة له ، بحكم ميوله إلى الرقمنة المتاحة له ، لكنه يقابله توترات موضوعية التي تضع أبناء الجيل في تعارض مع الشرائح العمرية للسلطات المحلية الحاكمة التي من نقاط ضعفها نقاط قوة الآخرين (الرقمنة) و عدم اهتمامها بعدم خلق قنوات اتصال رقمية مع هذا الجيل لتفهم انشغالاته و ميوله ، و عدم استغلال هذه الفرص في إشراكهم في إنجاح عملية التسيير بالآليات التي يتحكمون فيها ، سيؤدي إلى تراجع لاحق كنتيجة ل"عودة الوعي" ببطلان الأطروحات التي كانوا يدافعون عنها .ولذا يجب علينا فهم المنطق الحاكم لتشكيل المواقف الغالبة داخل أجيال معينة والظروف المفضية إلى تآكل تلك المواقف . وجدير بالذكر أن آثار الجيل تُقرأ بوصفها تمس بادئ ذي بدء " الشباب " . ومع ذلك، فمن الممكن أن نرصد فترات تحوّل في المواقف وفقاً لمنطق مشترك بين الأجيال.

2-6 المقاربة التشاركية في تسيير الميزانية في ظل القانون العضوي رقم 05/18

تركز المقاربة التشاركية في تسيير الميزانية تركز على دور المجتمع المدني في إعدادها خاصة فيما يتعلق بالتشريعات المرتبطة بالسياسيات العمومية ، ورغم المكانة المكرسة في الدستور الجزائري لسنة 2020 للمجتمع المدني كشريك أساسي للدولة في تنفيذ وتقييم السياسيات العمومية من خلال تخصيص وزارة تهتم وتنسق معه في تسيير الشأن العام، وتقييم العمل العمومي وهي الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني ، إلا أن الممارسات أبانت عن قصور واضح لتدخله في المجال المالي

خلال مختلف مراحل دورة الميزانية لغياب القنوات الكفيلة بتجسيد هذا التوجه نحو تكريس المقاربة التشاركية لتسيير المالية العمومية. فوجود مجتمع مدني حي وحيوي وحقيقي " من شأنه أن يخلق رأيا عاما هو بمثابة رقيب قوي على تصرفات الحاكمين والقائمين على الإدارة الحكومية، ليس فقط بالنقد والاحتجاج، ولكن من خلال المشاركة والتحسيس والتوعية وتشكيل قوة اقتراح.

- دور المجتمع المدني في تحديث الميزانية

تهدف هذه الفقرة إلى تعزيز النقاش حول ما يمكن أن يقدمه المجتمع المدني من إضافات جديدة للميزانية، و ما يتوفر عليه من مؤهلات تنحو به نحو الدفع بعجلة التنمية في البلاد، فمشاركة المواطن الجزائري في إبداء رأيه و التعبير عن أولوياته في إعداد آلية مهمة كالميزانية العامة مفتوحة لعموم المواطنين دستوريا ، إلا أن التقرير الدولي النهائي للموازنات المفتوحة حول شفافية الميزانية في عام 2015 تشير درجة الجزائر المقدرة بنحو 5 من أصل 100 درجة أي انه لم يتم تقديم أي فرص للجمهور للمشاركة في عمليات وضع الموازنة و تعد اقل من المتوسط الدرجة العالمي المقدر ب 25 درجة .

- مرحلة وضع مشروع المالية:

فهي تحاط بالسرية الكاملة فقلما يتاح للمجتمع المدني رسميا، أن يدلي بدلوه قبل طرح الميزانية أمام الهيئة التشريعية، و قلما تعطى له فرصة التدخل في مرحلة وضع مشروع المالية و التي تتخذ شكلا غير رسمي، بناء على مبادرات المنظمات و شبكاتها و دائرة معارفها في الإدارة الحكومية و الوزارة، فحيثما ظهر مثلا أن قضية ما تسترعي اهتمام إحدى الإدارات أو أحد الأفراد ذوي النفوذ آنذاك يمكن لها فتح باب مناقشتها و كل الأبحاث المرتبطة بها.

و قد بينت تجارب دولية على أن فتح الباب أمام المجتمع المدني و تمكينه من المشاركة في مرحلة وضع هذا المشروع من شأنه أن يجعل هذا الاتجاه رسميا، و لعل أشهر نموذج لإعداد الميزانية بشكل تشاركي ذلك الذي أطلقتته الحكومة المحلية في مدينة بورتو أليغريه البرازيلية، فالمشاركة في تحديد الأولويات الوطنية قد تحد من نسبة الفقر المحتملة.

ففي مرحلة و ضع مشروع المالية لا يمنح للمجتمع المدني في العادة، سوى فرص محدودة لإدخال إضافاته على الميزانية، لأن الجهود المبذولة منه في هذه المرحلة مرتبطة بحجم الفرص المتاحة أمامه، للتدخل في مجمل مراحل عملية الميزانية العامة و خاصة في المرحلة التشريعية.

- في المرحلة التشريعية:

في هذه المرحلة يتم طرح المشروع على السلطة التشريعية قصد مناقشته، و تلك هي المناسبة الأولى التي يكون فيها المجتمع المدني و جمعياته الصورة عن الخطة المالية، حيث تتيح هذه العملية للمنتخبين أول فرصة رسمية لمناقشة المشروع، إلا أن مشاركة المجتمع المدني على هذا المستوى تكون مرهونة بالسلطة التي يتمتع بها البرلمان في هذه العملية، حيث تميزت سلطته في ظل الدستور السابق بعدم قدرته بالزيادة في النفقات أو الإيرادات، كما أن الوسائل المادية و البشرية التي كانت متاحة إليه ما هي إلا وسائل محدودة، إضافة إلى ضعف تكوين المنتخبين أحيانا و صعوبة الإحاطة بالمعطيات المالية التي يغلب عليها الطابع التقني

فإشراك منظمات المجتمع المدني في التأثير على الهيئة التشريعية لجعلها تبسط المشاريع الحكومية، و تقديم تحليلات مفصلة لكل قطاع معين، و الأخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع الاجتماعي مع مراعاتها للجنسين النساء و الرجال، الأطفال و المعاقين و مدى استجابتها لاحتياجاتهم قبل التصويت عليها.

- مرحلة التنفيذ:

على هذا المستوى يظهر جليا الفرق الكبير بين الإنفاق المخطط و الإنفاق الفعلي و هل المشروع استجاب فعلا للحاجيات الأساسية للمواطنين، و الحكومة على هذا المستوى تصدر تقريرا خلال السنة، يشمل جل الإجراءات التي جمعتها و المصاريف و المديونية، و تسمح للجمهور بمراقبة ما إذا كانت الحكومة تنفق كما وعدت على القطاعات الرئيسية، وما إذا كانت الأموال تصل إلى المؤسسات و المستفيدين المستهدفين، تم تصدر تقريرا ثانيا نصف سنوي في حالة ما إذا ظهرت الحاجة إلى تعديل على سبيل المثال تغييرا غير متوقع في سعر النفط أو الغاز مثلا، الذي يؤدي إما إلى تراجع أو ارتفاع في الإيراد، تم تصدر تقريرا ثالثا في نهاية السنة المالية يلخص الوضع و يرسم صورة واضحة تتعلق بتحقيق أهداف السياسات العمومية في الميزانية التي هي قيد التنفيذ

- مرحلة التدقيق و التقييم و المحاسبة:

تأتي هذه المرحلة هي الأخيرة من دورة الميزانية عندما يراد تقييم ما إذا كانت الموارد العامة قد جرى استخدامها بفعالية و بطريقة مناسبة، و هذه العملية تقوم بها الهيئات المكلفة بالمحاسبة، و يقتصر دور المجتمع المدني هنا في التحقق من الاستنتاجات التي توصل إليها المحاسب و المدقق[14]، إلا أنه نادرا ما تمنح للمجتمع المدني فرصة في هذه المرحلة، و ذلك راجع إلى أنه في معظم البلدان و التي من المفروض أن يقدم تقرير تدقيق الحسابات سنويا، قد لا يقدم إلا بعد سنتين تقريبا من إقفال حسابات السنة المالية، و الذي يأتي مثقلا بالمعلومات و المتاهات البيانية، وهو ما يزيده صعوبة الدخول في معالجة شؤون الميزانية الراهنة التي تطرح نفسها، ويفقد السلطة التشريعية الدافع من التحقق مما إذا أنفقت الأموال حسبما أنجز في مشروع الميزانية، ناهيك عن قلة الاهتمام بإجراء المتابعة بعد صدور تقرير المحاسب، كما أن التأخير في هذا الإفراج عن تقرير التدقيق المالي يقلل من فرص المجتمع المدني في استخدام معلومات التدقيق للدفع به نحو تحقيق تحسينات في أداء الحكومة.

الخاتمة

وفي الختام، دعونا نتذكر أن المشاركة الشعبية تشكل خطوة كبيرة إلى الأمام في نهج التنمية المحلية. وتبين الأمثلة المتعددة، على الرغم من أوجه القصور المذكورة، أن المسار المرسوم إيجابيا إلى حد ما. ويبقى الواقع أننا لا نزال في مرحلة العملية التشاركية، مما يجعلها بمثابة نوع من الحل لأغلب مشاكل مجتمعاتنا. إن الحضور شبه المنهجي لمنهجية العمل هذه يقودنا إلى صياغة تحديات: تحدي من المكانة التي تحتلها المشاركة و تعبئة المواطنين ، تحدي مما يمكن أن يعنيه ذلك من ناحية قصور السلطات العامة، وأخيرا تحدي بشأن دور التنمية والتخطيط المهنيين. ولذلك لا ينبغي لنا أن نرى ظهور نموذج لإدارة المشاريع من شأنه أن يكتسح ثلاثين أو أربعين عامًا من الممارسات التي تجاهلتها على وجه التحديد. وفي رأينا أن المستقبل يقع في المسار الذي أظهره تاريخ الخمسين سنة الماضية: طريق المشاركة التي تحقق أهدافاً محددة؛ هي المشاركة التي يجد فيها المواطنون ومحترفو التنمية والتخطيط والسياسيون مكانهم للنقاش وبناء مشاريع متماسكة وواقعية تتكيف مع الواقع على الأرض و تلبى جميع أصحاب المصالح

إن العديد من التجارب الموثقة في السياق العمل الجماعي في الجزائر تسمح لنا أيضًا بالقول إن المجتمعات المحلية، على مستوى الأحياء والقرى، ليست رافضة لمشاركة المواطنين كما نعتقد، طالما أنها تجد آذانًا صاغية في الإدارات المحلية.. إن قضايا الحوكمة الناشئة والتي ستفرض نفسها في السنوات القادمة، والتي سيكون من الصعب للغاية تحملها ودعمها اجتماعياً واقتصادياً في سياق الأداء الريعي للمجتمع، تتطلب أكثر من أي وقت مضى العودة إلى أشكال الحوكمة الأقرب لتلبية احتياجات

ومطالب المواطنين لمزيد من المشاركة في التنمية المحلية بإعادة تنشيط كل ما يمكن أن يكون مرتبطاً بشكل وثيق أو بعيد بإجراءات تتمين موارد التضامن والمشاركة الكامنة في المجتمع الجزائري. ففي منطق الحوكمة يصبح المجتمع المدني ليس مجرد مؤسسة يتولى مسؤولية ما تقوم به الدولة متدخلاً حيث تغيب الدولة، لتصحيح عدم كفاءتها وأخطائها. وبقدر ما، يمكنه طرح أفكار ومبادرات جديدة، ويمكنه وبالتالي المساهمة في الدفع بعجلة التنمية بشكل أفضل. و عدم ترك المجتمع المدني في وضع المستهلكين السلبيين للسياسات العامة"، بل "الاعتراف بهم كمواطنين قادرين على تولي مسؤولية تنميتهم الخاصة وتنمية بيئتهم بشكل جماعي". لحمل مقترحاتهم وقيادة مشاريعهم التنموية .

الإحالات والمراجع

1. ADAM I Z NKUNIKA .(1987) .The Role of Popular Participation in Programmes of Social envelopment .*Journal of Social Development in Arica*.28-17 ،(1) 2 ،
2. Alexei Jones .(2006) .L'apparition de la notion de participation dans la pensée et le discours du développement . *Perspectives internationales et européennes*.(01) 02 ،
3. Alili, E. B. (2020). les déterminants de la participation citoyenne en Algérie- Exemple de la ville de Tlemcen . *Management international Volume 24, numéro 3* , 12-217.
4. CAROLINE PATSIAS, A. L. (2013). Participatory Democracy, Decentralization and Local Governance: the Montreal Participatory Budget in the light of 'Empowered Participatory Governance International. *Journal of Urban and Regional Resear*Volume37, Issue6 , 2214-2230.
5. Olivaux, E. L. (2014). Le rôle des Parties Prenantes dans la gouvernance de la conception des plans communaux de développement au Maroc » 2018. *Maghreb- Macherk No 219* , 25-41.
6. Parvin, R. D. (2021). Participatory Democracy in an Age of Inequality , 145–157. *Journal of Representative Democracy 2021, VOL. 57, NO. 2* , 145–157.
7. Pesqueux, Y. (2005). "Stakeholders in perspective", Corporate . *Governance The International Journal of Business in Society, EABIS and EFMD*, vol. 5 no. 2 , p6.
8. R. Edward Freeman, d. L. (1983). Stockholders and Stakeholders: A New Perspective on corporate Governance. *California Management Review, Vol 27 n 3* , P89.
9. Victor H Mlambo Tsakani Makumu .(2024) .The Role of Public Participation in the Development of Integrated Development Plan in a selected district Municipality in South Africa . *Jurnal Public Policy* ، (01) 10
10. ام السعد مكي. (2021). دور آلية المقاربة التشاركية في اتخاذ القرار المحلي. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية المجلد 2 العدد 4* ، 371-361.
11. زهر خشايمية -سمير حدادي. (2021). الديمقراطية التشاركية كأداة لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في الجزائر. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية المجلد 14 العدد 03* ، ص 290-269.
12. محمد بن عزة. (2015). ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف. دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر. تلمسان: جامعة تلمسان.
13. مولاي محمد بنشريف. (2015). الديمقراطية التشاركية بين الإطار النظري والممارسة الواقعية. الرشيدية المغرب : مطبعة الرشيدية كرافيك ط1 ص 36.: